الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل

شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الكمي

تأثير البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2016

(دراسة قياسية)

من إعداد الطالب:

ـ غزالي محمد

تحت إشراف الأستاذة

أ/د– زرواط فاطمة الزهرة

أعضاء لجنة المناقشة

أ/د:زرواط فاطمة الزهرة.....أستاذة التعليم العالي.....جامعة مستغانم.....*مقررا

أ/د:محمد عيسى محمد محمود ....أستاذ محاضر.....جامعة مستغانم.....*رئيسا

أ/حيمور مصطفى.....أستاذ م .....جامعة مستغانم.....*مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بـسم الله الـرحمن الـرحيم

بداية أحمد الله عز و جل على إنجاز هذا العمل.

و أهديه...

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهما و الإشادة بفضلهما، إلى من كان يخفق قلبهما لنجاحي، إلى والداي حفضهما الله

إلى من شاركتني فرحتي، إلى زوجتي الغالية، و إلى ابناي الغاليان

أشرف الدين وأكرم الدين.

إلى عائلتي و إخوتي و أخواتي و أصدقائي.

و إلى كل من يحملهم قلبي و لم تحملهم مذكرتي.

كـــلـــمـة شـــكـــــر . . .

الحمد لله حمدا يوافي ما تزايد من نعم و الشكر على ما أولانا من الفضل و الكرم، و الصلاة و السلام على نبينا محمد سيد الخلق أجمعين.

نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم و أن يوفقنا لما يحبه و يرضاه .

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، و خاصة:

الأستاذة المشرفة زرواط فاطمة الزهراء.

صديقي كريشيش أحمد، الأستاذ حيمور مصطفى.

و كل طلبة ماستر اقتصاد كمي دفعة 2018/2017.

كما لا ننسى من كان لهم الفضل و هم أساتذتنا الذين أشرفوا على تعليمنا و تكويننا و نصحنا من الابتدائي إلى حتى ما وصلنا إليه.

الفـــــــهـــــرس

المقدمة العامة 07

الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة والنمو الاقتصادي.....10

المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة.....10

المطلب الأول: تعريف البطالة.....10

المطلب الثاني: أنواع البطالة.....12

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة.....18

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة.....18

المطلب الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث.....20

المبحث الثالث: مفاهيم حول النمو الاقتصادي:.....25

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته..... 25

المطلب الثاني : أنواع النمو الاقتصادي.....26

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي و محفزاته وعوائقه.....28

خلاصة الفصل الأول.....33

الفصل الثاني: دراسة القياسية لتأثير البطالة على النمو الاقتصادي.....35

المبحث الأول: تحليل نظري للاقتصاد القياسي.....36

المطلب الأول: مبادئ ومفاهيم أساسية.....36

المطلب الثاني: تقديم النماذج الاقتصادية.....40

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لظاهرة البطالة.....42

المطلب الأول: صياغة وتقرير النموذج القياسي.....42

المطلب الثاني:التحليل الإحصائي و الاقتصادي و القياسي للنموذج.....48

خلاصة الفصل الثاني.....53

الخاتمة العامة.....55

قائمة الجداول:

الجدول رقم01: جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة ي النموذج في الفترة 2000 – 2016

جدول رقم02: تقدير النموذج الخطي المتعدد

الجدول رقم03 : نتائج التقدير لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey

الجدول رقم 04 : نتائج التقدير لاختبار وايت (White)

قائمة الأشكال:

الفصل الأول:

الشكل رقم (01) منحنى النمو الاقتصادي بأنواعه الثلاثة

الشكل رقم (02): المربع السحري الأهداف السياسة الاقتصادية

الفصل الثاني:

الشكل رقم (1) شكل يبين منهج البحث في الاقتصاد القياسي

المقدمة العـــــامة

المقــدمة العامة

تمهيد

تؤكد العديد من الدراسات و البحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد و تغير معدلات النمو الاقتصادي. فالدراسات القياسية تبين وجود علاقة سببية إلا أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة، نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية. كما أن هذا التحليل النظري أو المقاربات النظرية قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع. وكذلك السياسات الاقتصادية التي لا تهدف في غالب الأحيان إلى تخفيض معدلات البطالة و إنما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية هذا البحث تتمثل في محاولة التحكم في ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري من خلال فهم كيفية التأثير عليها، وذلك بمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو، معدل الأجور و نسبة التضخم على البطالة. و بما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها و ترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية، فإن تحليل التغير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير، أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس للتغيير الاقتصادي الكمي. و عليه فالأهمية الأساسية تتمثل في اكتشاف مرونة البطالة بالنسبة للناتج الحقيقي لاختبار أثر النمو الاقتصادي على البطالة

أهداف البحث: الهدف الرئيس لهذا البحث يتمثل في قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، كما نرمي من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وكمحاولة للإلمام بجوانب الموضوع سيتم التطرق إليه من خلال العناصر التالية:

- تتبع واقع البطالة في الجزائر وذلك من خلال منظورين اولهما تحليلي اما الثاني عن طريق المعالجة القياسية
- إبراز الأساس النظري و التحليلي لظاهرة البطالة و النمو الاقتصادي و إسقاط ذلك على واقع الجزائر.

الإشكالية: من خلال ما سبق تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي:

"ما مدى الترابط الفعلي الحقيقي بين انخفاض نسب البطالة و نسب النمو الاقتصادي ، أي هل توجد بالفعل علاقة بين البطالة والنمو بالنسبة للوضع الجزائري ؟ "

وفي ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الجزائري، وبناءًا على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ومن خلال الإشكالية يمكننا صياغة جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبطالة والنمو الاقتصادي؟
- ما هي أهم النظريات المفسرة للبطالة؟
- كيف يمكن تقدير نموذج قياسي للبطالة وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومم خلال التساؤلات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- ارتفاع نسب البطالة تضعف الاقتصاد
- زيادة معدل النمو الاقتصاد ي يخفض البطالة

- استخلاص بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة

نطاق البحث

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسات السائدة في كل دولة ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا ان تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني فيمتد من 2000 إلى 2016.

المنهج المستخدم

نظرا لطبيعة الموضوع المتعلق بتأثير البطالة على النمو الاقتصادي في الدول النامية عامة والجزائر بصفة خاصة وجب علينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي حسب ما تتطلبه الدراسة،

فيما يتعلق بالنهج الوصفي كان استخدامنا من خلال الاقتصاد الوطني

والمنهج التحليلي من خلال التطرق لتحليل نسب البطالة والنمو الاقتصادي تحليلا اقتصاديا وقياسيا وإحصائيا

خطة البحث

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المطروحة،تحليل أبعادها ومحاولة إثبات صحة الفرضيات أو نفيها، ومن اجل ذلك تطلب بنا الأمر للقيام بهذه الدراسة تقسيمها إلى العناصر التالية:الفصل الأول: يحوي الإطار النظري ومفاهيم حول البطالة والنمو الاقتصادي .ويختص الفصل الثاني: دراسة القياسية لتأثير البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر مع تحليل إحصائي, اقتصادي وقياسي للنموذج.

الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم حول البطالة

إن البطالة تعد من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول وتختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر ومن فئة لأخرى.

فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي والاجتماعي للأمم فليس هناك ماهو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة ومن العاطلين عن العمل.

المطلب الأول: تعريف البطالة

البطالة في اللغة : بطل الشيء يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً، ذهب ضياعاً وخسراً ، فهو باطل.

بالرغم من شيوع استخدام لفظ البطالة في مجال الدراسات الاقتصادية والدراسات الاجتماعية ، إلا انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته ، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الرأي حول تحديد مفهوم البطالة ، التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة ، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة.

تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل. أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.([1])

فوفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى. وان معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلي القوة العاملة الكلية و هو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك

[1] ويكبيديا الموسوعة الحرة.

لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) و حسب الجنس و السن و نوع التعليم والمستوى الدراسي.

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل فهو يمكن اعتباره عاطل عن العمل فنجد إذن أن كلا من التلاميذ والطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل ومن هم في غنى عن العمل لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل.

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد. فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين:

- بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا, وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.
- بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

و لهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب.

و لـذلك فـان معظـم الاقتصـاديون فـي هـذه الأنظمـة يقـرون أن البطالـة هـي الـثمن الـذي تدفعـه هـذه المجتمعـات لاهتمـام الـنظم في الإبقـاء علـى حريـة سـوق العمـل فهـي تعتبـر ثمنـا للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع. ([2])

كمـا يمكـن تعريـف البطالـة بأنهـا التوقـف الإجبـاري لجـزء مـن القـوة العاملـة في الاقتصـاد عـن العمـل مـع وجـود الرغبـة والقـدرة علـى العمـل. والمقصـود بـالقوة العاملـة هـو عـدد السـكان القـادرين والـراغبين فـي العمـل مـع اسـتبعاد الأطفـال (دون الثامنـة عشـرة) والعجـزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة يمكن استخدام المعادلة التالية :

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \right] * 100$$

المطلب الثاني: أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة من أهمها ما يلي:

1- **البطالة الاحتكاكية:**

وهـي البطالـة التـي تحـدث بسـبب التـنقلات المسـتمرة للعـاملين بـين المنـاطق والمهـن المختلفـة الناتجـة عـن تغيـرات ثابتـة فـي الاقتصـاد الـوطني لمنـع العمـال المـؤهلين العـاطلين بالالتحـاق بفـرص العمـل المتاحـة وهـي تحـدث نتيجـة لـنقص المعلومـات الكاملـة لكـل مـن البـاحثين عـن فـرص العمـل وأصـحاب الأعمـال كمـا تكـون بحسـب الوقـت الـذي يقضـيه البـاحثون عـن فـرص العمـل[(3)] وقـد تنشـأ عنـدما ينتقـل عامـل مـن منطقـة أو إقلـيم جغرافـي إلـى منطقـة أو إقلـيم جغرافـي آخـر ويغيـر مهنتـه مـن مهنـة إلـى أخـرى أو عنـدما تقـرر ربـة المنـزل الخـروج إلـى سـوق العمـل بعـد أن تجـاوزت مرحلـة تربيـة أطفالهـا ورعـايتهم لـذا عمليـة الخـروج للبحـث هـذه تحتـاج إلـى وقـت[(4)]، وهـذه البطالـة أيضـا تفسـر اسـتمرار بعـض العمـال فـي حالـة بطالـة علـى الـرغم مـن تـوفر

[2] ويكبيديا الموسوعة الحرة, اقتصاديون أمريكيون, إسهامات ادم وند فيليبس حول التضخم والبطالة.

3جيمس جوارتينيوريجارداستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم

[4] رمزي زكي، مرجع سابق، ص:32.

عمل يناسبهم مثل صغار السن، خريجو المدارس والجامعات، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا النوع من البطالة ما يلي:

- لافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة في الأعمال الجديدة.
- التغيير المستمر في الوصف للأعمال و المهن المختلفة الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتحدة بالاستمرار؛
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق[5]؛

وقد أقرت جميع النظريات النيوكلاكسية على أن جميع حالات البطالة الاحتكاكية دون استثناء هي بطالة اختيارية.

ولعلاج البطالة الاحتكاكية ينبغي القيام بما يلي:

- إقامة مركز للتدريب المهني أو تخطيط النظام التعليمي و توجيهه حتى يقدم التدريب اللازم و المناسب و المهارات المطلوبة؛
- إذا كانت صعوبة الانتقال بين الأقاليم الجغرافية هي السبب في البطالة يكون الحل بأخذ بغين الاعتبار الطريقتين التاليتين:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الوظائف الشاغرة إلي الأقاليم التي تكثر فيها البطالة؛

- نقل العاطلين عن العمل من موقع إقامتهم إلى الأقاليم الأخرى التي تكثر فيها فرص العمل.

2- البطالة الهيكلية:

إن هذه البطالة جزئية بمعنى أنها لاقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في إقليم البلد الواحد، وتنشأ نتيجة التحولات الاقتصادية والتي تحدث من حين إلى آخر في هياكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة منها ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة [6].

وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشا بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب على الأيدي العاملة، وتظهر الطلب على الأيدي العاملة[7].

---

[5] نفس المرجع، ص :203.

[6] البشير عبد الكريم ، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها ن مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول،2004، ص: 152.

[7] بشير الدباغ أسامة وعبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص:393

وقد تظهر نتيجه التطور التكنولوجي وأهم مثال على ذلك ظهور الآلات في العمليات الإنتاجية والإنسان الآلي في صناعة السيارات وهذا ما أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوى العمل كدخول المراهقين والشباب إلى أسواق لعمل بأعداد كبيرة وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بواسطة ظاهرة العولمة التي سرعت في نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي حولت صناعات كبيرة إلى الدول النامية بسبب ظاهرة ارتفاع معدل الربح في هذه البلدان وهذا الانتقال ترك العمال الذين كانوا يعملون ضمن هذه الصناعات في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى.

ولعلاج البطالة الهيكلية ينبغي:

البحث عن العوامل والأساليب التي تسبب هذا النوع من البطالة ومعالجتها مباشرة، حيث تعتبر التنمية الاقتصادية من العوامل التي تؤدي إلى حدوث التغيرات الهيكلية ويوجد في هذا الصدد أسلوبان للحد من البطالة الهيكلية وهما:

- **الأسلوب الأول** على أساس مقاومة التحويلات التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية والتعليل من آثارها على الاستخدام .

- **الأسلوب الثاني** القبول بالتحويلات بالإضافة إلى زيادة قدرة وسرعة الأسواق للتكيف مع هذه التحويلات.

3- **البطالة الدورية أو الموسمية:**

هذه البطالة تنشأ عن ركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل وتنشأ بسبب الدورات التجارية وتكون هذه البطالة عندما لا يستطيع الطلب الكلي على الاستيعاب أو شراء الإنتاج المتاح (Y_d) وهذا يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد.

والبطالة الموسمية تساوي الفرق بين العدد الفعلي للعاملين وبين عدد العاملين المتوقع عن مستوى الإنتاج المتاح (Y_d) وعليه (فعندما تساوي البطالة الموسمية صفر

فإنه يعني إن عددا من الوظائف الشاغرة خلال الفترة التجارية يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل) [8].

والبطالة الموسمية هي بطالة إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل كالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا، وخلال فترات الانكماش ينخفض الطلب على الأيدي العاملة وتنخفض الأجور وهذا من أجل المحافظة على توازن سوق العمل.

إن انخفاض الأجور سيؤدي إلى انسحاب العاملين من أسواق العمل وقيام منشآت الأعمال بتسريح عدد من العمال وهذا سيعيد التوازن في سوق العمل وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، أما في المرحلة العكسية وهي الانتعاش أو التوسع فإنها تكون عكس حالة الانكماش والأهم في هذا هو أن هذه المرحلة تحدث انخفاضا في معدل البطالة وهذا بزيادة عدد العمال.

ولعلاج البطالة الدورية أو الموسمية يتطلب ما يلي:

- إذا كانت البطالة الموسمية هي نتيجة لانخفاض الطلب خلال فترات الانكماش وتكون حلولها بالبحث عن الأساليب التي تؤدي إلى دعم الطلب على العمل ورفعة حتى يصل إلى المستوى الذي تختفي فيه البطالة باستخدام إدارة الطلب .

- التحكم في الطلب أثناء دورات التوسع (زيادة الضرائب أو تخفيض الاتفاق وهذا ما يساعد على التقليل من مقدار التغلب في مستوي الاستخدام التام والبطالة الموسمية. [9]

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل، فعندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فان معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي [10] أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي أما في حالة الانكماش فان معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تحدث البطالة الدورية.

---

[8] بشير الدباغ أسامة وعبد الجبار الجرمود، مرجع سابق، ص:380.

[9] إن هذا العلاج قد يؤدي إلي تقصير المدة الزمنية التي تستغرقها الدورة التجارية بين التضخم والركود.

[10] العمالة الكاملة تكون عندما معدل البطالة الدورية يساوي إلى الصفر.

4- تصنيفات أخرى للبطالة

إضافة لما تم تحديده من أنواع البطالة يصنف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي التصنيفات التالية للبطالة.

4-1- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة ، أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه قادر وراغب في العمل عند مستوى أجر معين، و قد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

4-2- البطالة المقنعة والبطالة السافرة

تنشا البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض.

أما البطالة السافرة تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل وتكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية .

4-3- البطالة الموسمية وبطالة الفقر

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الموسم السياحي وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، ويشبه هذا النوع البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر هي تلك البطالة الناتجة عن خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

4-4- البطالة الطبيعية

تشتمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد

الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب.

وعليه فان مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل، أما عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فان معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش الاقتصادي يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فان معدل البطالة السائد يكون أقل من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تعم البطالة الدورية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

1- **نظرية حد الكفاف** : من مبادئ الفيزيوقراطيين أن أجور العمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مرتفعة عن الحد الضروري لبقائهم أحياء في مستوى الكفاف . تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (يسمى بحد الكفاف) لكي لا يتمكن العامل منا لإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل. إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن اجر الكفاف أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعًا لعاداتهم وتقاليدهم.

2- **نظرية رصيد الأجور:** تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية السابقة. يتوقف معدل الأجور وفقًا لهذه النظرية على العلاقة بين عدد السكان و رأس المال. يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عرض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، وقد نادي **جونستيوارت ميل** بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار نتيجة لزيادة الكمية منه في الإنتاج (قانون تناقص الغلة)، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منها لمدخرات، ولهذا يرى أن هناك اتجاه قوي و مستمر نحو انخفاض الأجور.

3- **النظريةالماركسية:** يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمتين:

استعماليه وتبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة.. ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة، وتجديد قوة عملها. كما يرى أن وجود عدد من العاطلين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء. فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقًا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادته يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح. أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.

4- **النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:** تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الفرضيات والدعائم الأساسية:

آمن **الكلاسيك** بفكرة الحرية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تشمل حرية العمل، حرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، إضافة إلى سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق؛

- يرى **روبرت مالتس** في نظرته المتشائمة للسكان أنهم يتزايدون بنسبة متوالية هندسية في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية[11]؛

-كما يؤمن الكلاسيك بسيادة التوظيف الكامل لكافة عناصر الإنتاج؛ بما فيها عنصر العمل.

- يرى **جون باتيست ساي** من خلال قانونه للمنافذ إن كل عرض يخلق طلبه، وينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، التي هي عبارة عن علاقة تقنية تربط بين حجم الإنتاج والمتغيرين الأساسيين العمل ورأسالمال. في التحليل قصير المدى يكون عنصر رأسالمال ثابتًا وعصر العمل متغير، أي تصبح دالة الإنتاج كالتالي: **Y=Y(L)**

إن شرط تعظيم ربح مؤسسة تنافسية هو مساواة التكلفة الحدية بالإيراد الحد يأي: **MC=MR**

وبما انه في المدى القصير يكون المتغير الوحيد هو العمل:

تصبح التكلفة الحدية كمايلي: **MC=W/MP**

حيث **W :** الإنتاجية الحدية؛ **MP** : معدل الأجر النقدي :

يتحدد السعر في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب وهذا يعني أن السعر **P**ثابت ومساوي للإيراد الحدي **MR** أي :

MC=MR=P=W/MP

ومنه فإن**MP=W/P** تمثل المعادلة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ويتبين من العلاقة أن المنتج يتوقف عن الطلب على العمل، عندما تصبح **MP** مساوية **W/P** وبالتالي فإن الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي أي؛

ND=ND (W/P)

نفس الشيء يقال بالنسبة لجانب العرض؛ حيث أن الأفراد يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شراؤها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس نسبة تغير الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض العمل لن تتغير. ويصبح عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي و هي رياضيًا كالتالي:

NS=NS (W/P)

[11]-رمزي زكي،**الاقتصاد السياسي للبطالة**،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها الوطني للثقافة والفنون،الكويت 1987 ،ص.ص160-149

أما بالنسبة للنظرية **النيوكلاسيكية** فتفترض أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين، وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

في إطار فرضيات هذه النظرية، لا يوجد إلا نوعين من البطالة: البطالة الإرادية والبطالة الانتقالية[12] .

مما سبق يمكن الاستنتاج أن سلوك البطالة يتحدد تبعًا لمستوى الاجر الحقيقي **(W/P)**

5- **النظرية الكينزية:** أثرت أزمة الكساد1929 في تغيير **فكر كينز** وتشكيل وعيه الجديد، ولعل من أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تفاقم ظاهرة البطالة. ترتبط البطالة عند **كينز**بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل **الكينزي** سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كيتر عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، حيث يفترض **كينز** في نظريته العامة إن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من اجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام. في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتًا[13] .

توصل **كينز** إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي، كما كان يتوقع الكلاسيك، لذا توصل إلى حل هذا المشكل عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير وتتمثل هذه السياسة والآليات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، حتى ينتعش الاقتصاد ويرتفع الاستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة ولو عن طريق حفر الخنادق وردمها ثانية[14] .

ما يمكن استنتاجه من خلال النظرية الكينزية أنها تتفق مع النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في أن دالة الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي، ويبقى الاختلاف في دالة عرض العمل التي يراها كينز دالة في الأجر الاسمي، وهذا ما يفسر وجود البطالة في المجتمع إذ تظهر عندما يرفض العمال تخفيض أجورهم الاسمية.

المطلب الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

1- **منحنى فيلبس:** لتوضيح هذه العلاقة يمكن الاستعانة بالشكل(1)، يشير منحنى فيلبس إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث انه إذا كان معدل البطالة يساوي 5.5% من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد عن 3% سنويًا، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3%، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر. فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى2% فإن معدل التضخم

---

[12] Gérard Dutuit, **Economie de l'emploi et du chômage**, Edition Ellipses: PARIS, 1994, p 12.

[13] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،طبعة 2005 ،ص3

[14] ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 ،ص 10 -- 20 قصاب سعدية،**اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 2004-1990**

سيرتفع إلى3% سنويا، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6% وكأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضًا في معدل البطالة مقداره 3.5% مقابل زيادة في معدل التضخم مقدار 3% سنويًا.

2- **ارتفاع معدل البطالة الطبيعي:** هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان احتدام الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد اشتق مصطلح الركود التضخمي من مصطلحين آخرين هما الركود والتضخم. يعرف **باريسيجل** الظاهرة على أنها الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، ويعرف **Helliwell f. John** الركود التضخمي بأنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنبًا إلى جنب مع الركود كما يعرفها **فرهاد محمد علي** بأنها تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات من ارتفاع معدل البطالة المصحوبة بمعدلات الزيادة في الاسعار[15].

ألقى ظهور هذه الظاهرة الشك على الفكر الكينزي ومنحنى فيلبس. فلمتعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وإنما أصبحت طردية، ولقياس هذه الظاهرة يتم جمع معدلي البطالة والتضخم. ويرى **ميلتونفريدمان** أن هناك علاقة تكاملية بين البطالة والتضخم، إلا أن هذه العلاقة ليست دائمة، لأن هناك معدل تضخم غير متوقع يعمل عادة على رفع وتيرة الأسعار.

3- **التفسير التكنولوجي للبطالة:** تتجسد هذه النظرية في أفكار **"كوندراتيف" و"جوزيفشومبتر"** عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ **كوندراتيف** أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة. وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه و أخرى انخفاضية تتراوح مدتها بين 50 و 60 عامًا، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبان مراحل الانتعاش والركود. ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير **"شومبتر"** هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترنًا بحدوث تغيير هيكلي، ناجم عن تغيرات ابتكاريه وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات

[15] ابراهيم لطفي عوض، **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية**، جانفي 2010 ، Munich PersonalRePEc Archive http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/

وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض أخرى للانهيار. ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعًا لهذه الموجات الابتكارية.

4- **نظرية البحث عن عمل:** طبقًا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكًا اختياريًا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة. وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

5- **نظرية الاختلال:** وفقًا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير. ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. ينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع؛ حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظرًا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع[16] .

تدرس هذه النظرية لتحليل البطالة العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل، وبتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة:

تدعى الأولى البطالة الكلاسيكية أما الثانية فتدعى البطالة الكينزية.

والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية الكينزية ، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

[16] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005،ص.ص55-50

6- **نظريــة تجزئــة ســوق العمــل:** تبنـى هــذه النظريــة علـى أســاس إســقاط فــرض تجــانس وحــدات العمــل، وتهــدف إلـى تفســير أســباب وجــود معــدلات مرتفعــة مــن البطالــة فـي قطاعــات معينــة فـي الوقــت الــذي يوجــد فيــه عجــز فـي قطاعــات أخــرى. تفتـرض النظريــة وجــود نــوعين مــن الأســواق وفقًــا لمعيــار درجــة الاســتقرار، كمــا تفتــرض أن عنصــر العمــل لديــه القــدرة علـى الانتقــال والتحــرك داخــل كــل ســوق، ولا يتحقــق لــه ذلــك فيمــا بــين الســوقين، وذلــك لاخــتلاف الســوقين مــن حيــث خصــائص الأفــراد والوظــائف بكــل منهما.

- **الســوق الرئيســي:** ســوق المنشــآت كبيــرة الحجــم التـي تســتخدم فنونًــا إنتاجيــة كثيفــة رأس المــال وعمالــة علـى درجــة عاليــة مــن المهــارة، ومــن ثــم يتميـز هــذا الســوق بفــرص عمــل أفضــل وأجــور أعلــى، كمــا تتســم ظــروف العمــل فيــه بدرجــة عاليــة مــن الاستقرار.
- **الســوق الثــانوي:** هــو ســوق المنشــآت الصــغيرة التـي تســتخدم أســاليب إنتاجيــة بســيطة مكثفــة للعمــل، ويتســم هــذا الســوق بانخفــاض الأجــور، فضــلا لتعرضــه لدرجــة أكبــر مــن التقلبــات، ومــن ثــم يكــون العمــال فـي هــذا الســوق أكثــر عرضــة للبطالة .

و نشــير هنــا إلـى أن الــوزن النســبي لقــوة العمــل الداخلــة فـي الســوق الرئيســي يكــون أكثــر ارتفاعًــا فـي الــدول المتقدمــة، ومــن ثــم فــإن معــدل البطالــة وطــول فتراتهــا عــادة مــاتكون أقــل، ذلــك لأنــه فـي الــدول الناميــة يكــون الــوزن النســبي لقــوة العمــل الداخلــة إلـى الســوق الثــانوي فيهــا أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة.

7- **علاقــة اوكــون :** في مقالــه ســنة1960، أكــد **أوكــون** أن كــل نقطــة إضــافية للبطالــة فــوق 4% يقابلهــا انخفــاض3 نقــط للنــاتج الحقيقــي، فســر **أوكــون** العلاقــة بــين البطالــة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين

تــربط الصــيغة الأولـى التغيــر فـي البطالــة بــالتغير فـي النــاتج المحلـي فكانــت نتيجــة التقــدير كالتالي:

$$\Delta Ut=-0.3\Delta\ Yt+0.3+Zt$$

تعنــي العلاقــة الســابقة أن اســتقرار معــدل البطالــة يتطلــب أن يزيــد معــدل النمــو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

و تبــين الصــيغة الثانيــة (فجــوة **أوكــون**) العلاقــة بــين الفــارق بــين معــدل البطالــة الفعلـي ومستواها الطبيعي والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن أي:

$$Ut=3.72+0.36\ gapt+Zt$$

ويمكن توضيح الصيغتين السابقتين كالتالي:

$$\Delta U=\alpha-\beta\Delta Y+Z \ldots\ldots\ldots 1 \quad ; \quad U-\bar{U}=\hat{O}(Y-\hat{Y})+Z$$

حيث أن ؛**U**:معدل البطالة الفعلي؛$\bar{U}$ معدل البطالة الطبيعي**Y** النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛$\hat{Y}$ مستوى الناتج الحقيقي الممكن؛ $Y-\hat{Y}$:فجوة **أوكون** :يبين قانون **أوكون** العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة معدل النمو على المستوى الكلي، فهو يعبر عن العلاقة العكسية بين وتيرة النمو ومعدل البطالة.

المبحث الثالث: مفاهيم حول النمو الإقتصادي:

المطلب الأول: مفهوم النمو الأقتصادي وأهميته

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الأقتصادي من أهم الموضوعات التى تناولها الأقتصاديون، إذ يمكن اعتبار النمو الأقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل وكأحد المقاييس لقياس تطورها .

1. تعريف النمو الأقتصا دي:

1.1 هو التوسع في الناتج الحقيقي أو توسع في الدخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندوة المورد ويولد زيادة في الناتج القومي الدي يعمل على مواجهة المشاكل الأقتصادية.

2.1 هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الأنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي[17]

3.1 هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة التالية:[18]

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

2_ أهمية النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة وتحسين مستوى المعيشة من خلال توفير الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

- النمو الاقتصادي يقضي على الفقر.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى القضاء على تلوث البيئة دون تناقص في حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

[17].تودارميشل،"التنمية الأقتصادية"، ترجمة "حسين حسن حمود"، دار المريخ، الرياض،2006، ص 31

[18].محمد ناجي خليفة، "النمو الأقتصادي . النضرية والمفهوم"، دارالقاهرة للنشر، القاهرة،07،2001

المطلب الثاني : أنواع النمو الاقتصادي

1_ النمو حسب السرعة:

ا المعدل الذي يحقق به النمو الاقتصادي فإن هدا الأخير يكون إما ثابتا أو متناقصا. حيث يكون النمو ثابتا أو منتظما إذ كان يتحقق بمعدل ثابت في كل فترة، ويمكن وكن متزايدا إد كان يتحقق بمعدل متزايد من الفترة لأخرى ويكون متناقصا إذ كان يتحقق بمعدل متناقص من فترة لأخرى. الشكل التالي[19]

يوضح لنا هده الأنواع الثلاثة للنمو الاقتصادي

الشكل رقم (01) منحنى النمو الاقتصادي بأنواعه الثلاثة

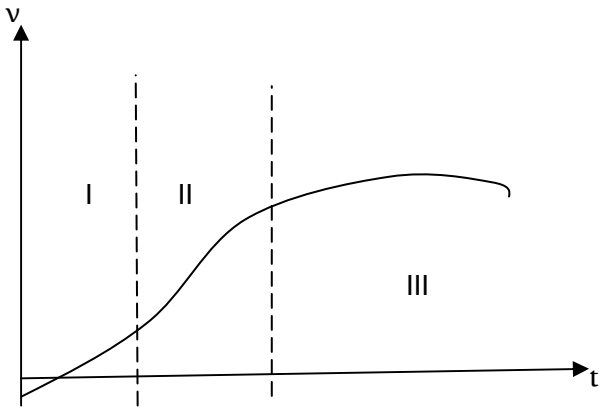

حيث يكون النمو متزايدا في جزء الأول (المنطقة I) ، ثابتا في الجزء الأوسط (المنطقةII) و متناقصا في الجزء الأعلى (المنطقةIII)

2_ النمو حسب الطبيعة و المصدر:

نميز حسب طبيعة والمصدر بين النمو الأسي، النمو التوسعي، النمو المكثف، النمو اللبيرالي والنمو التدخلي، ويعبر النمو الأسي عن تطور المتغير حسب متتالية الهندسية، ويصف النمو التوسعي زيادة الأنتاج نتيجة لزيادة عوامل الإنتاج من العمل ورأسمال، بينما يعبر النمو المكثف عن زيادة الإنتاج نتيجة الاستعمال أمثل لعوامل الإنتاج دون زيادة كمياتها . وينتج النمو الليبرالي أو الحر عن قوى السوق، الاسعار وكل التبادلات التي تخضع لقانون العرض والطلب، أما النمو الدخلي فيقوده ويحرك تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

[19] _ Gilbert blardone, progrés économique dans le tiers monde : populasion active, productivité, croissance et développemant. Cahiers de l'institut International d'études social. Libraire et économique Paris

3. النمو المتوازن و النمو غير المتوازن:

يعبر النمو المتوازن عن تطور كل القطاعات في نفس الوقت في مسار منتظم ينعكس في ارتفاع الناتج (تحقيق النمو الاقتصادي)، زيادة التوظيف (التخفيف من البطالة)، غياب أي ضغط تضخمي (تحقيق استقرار الأسعار) واحترام التوازنات الخارجية[20]

المربع السحري الذي يعبر عن أهداف السياسية الاقتصادية للحكومة يوضح هدا النوع من النمو وهو مربع الذي قدمه كالدور موضحا فيه الأهداف الاقتصادية الأربعة والتي تحول السياسة الاقتصادية تحقيقها في نفس الوقت من أجل الوصول إلى النمو المتوازي [21]

الشكل رقم (02): المربع السحري الأهداف السياسة الاقتصادية

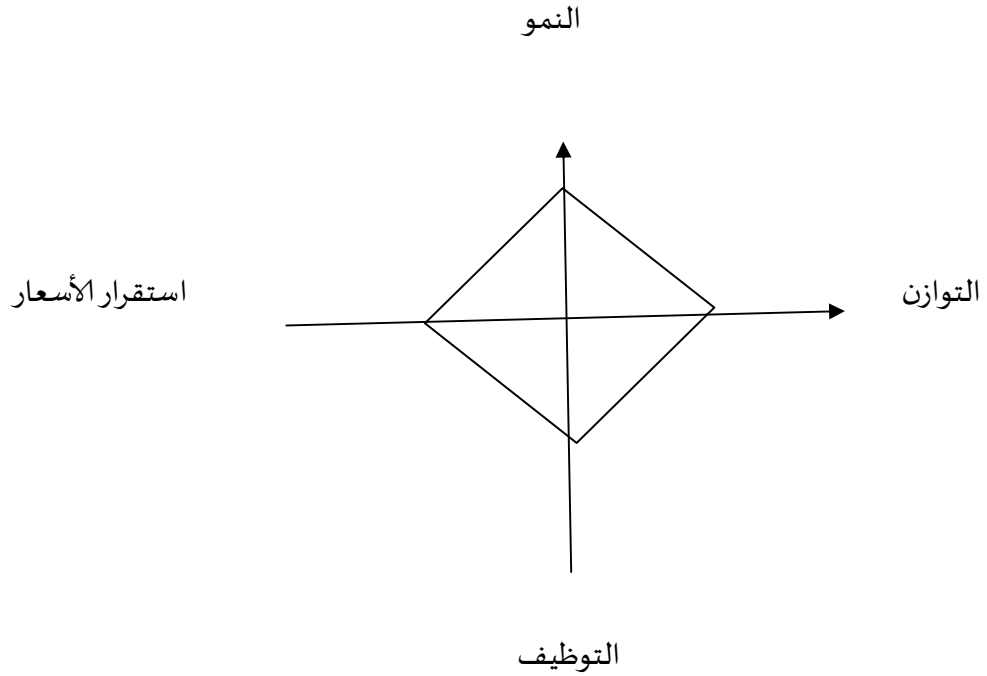

و يختلف النمو المتوازن من حيث أن الأول ينطلق من القطاع مفضل لينتشر بعد دالك في باقي ميادين النشاط الاقتصادي أما الثاني في قطاع واحد دون أن تعتمد آثاره القطاعات الأخرى.

[20] عبد المطلب عبد المجيد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي الجزء2، مجموعة النيل العربية، مصر2003،ص217

[21] _Gabriel Bliek : lamacroéconomie en fiche, Ed Ellipses,paris,2002 .p99

4_النمو الخارجي، النمو الداخلي والنمو نصف الداخلي:

يتميز النمو الخارجي بكونه ينتج عن عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، وقد اعتبرت نماذج النمو النيوكلاسيكية كنماذج للنمو الخارجي لأنها كانت ترى في محددات النمو الديمغرافي و التطور التقني،عوامل خارجية لا تخضع لأي تحكم اختيار اقتصادي.التطورات الحديثة لنظريات النمو أو ما يسمى بنماذج النمو الداخلي،ولتي سنتطرق لها في الفصول الآتية جعلت من عوامل النمو التي اعتمدت عليها المتغيرات الداخلية تخضع للنشاط الاقتصادي الاختياري،من دللك النماذج التي اعتمدت عل التطور التقني و اعتبرته متغيرا داخليا ينتج عن نشاط البحت و التطور (1990ROMER) أو التعلم بالممارسة (1986ROMER)، والنماذج التي اعتمدت عل رأس مال العمومي (BARRO1990) أو التي اعتمدت على رأس المال GabrialBloek والتي اعتبرت كلها هده العوامل متغيرات داخلية وحسب (Lucas1988)البشري فإن النمو الداخلي هو النمو الذي ينتج عن ترابط مختلف الأعوان مما يسمح بإدخال التطور التقني[22]

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي و محفزاته وعوائقه

أولاً-مقاييس النمو الاقتصادي:

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو الاقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق الذكر.

1_الناتج الحقيقي:

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.[23]

[22] - Sabien mage & français : les mécanismes de la nouvelles théories, Cahiers français, N°323 2004 , p55

([23]) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، القاهرة، مصر، 2001، ص22.

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو (سلبية) فزيادة الدخل القومي لا يعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

2_ الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.

3- متوسط الدخل (الدخل الفردي):[24]

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وهدفا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على مستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط، والثاني معدل النمو المركب.

أ) معدل النمو البسيط:

يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته، في ما يلي:

حيث : cm_s: معدل النمو البسيط.

yt:متوسط الدخل الحقيقي في السنة t.

y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

ب)معدل النمو المركب:[25]

يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

([24]) محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص279.

ووفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة:

$$y_n = (1 + cm_c)^n$$

حيث:

cm_c : معدل النمو المركب؛

n : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

y_o : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_n : الدخل الحقيقي لأخر فترة (n).

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$1)\ Ln\, y_t = a + cm_{c+} \rightarrow cm_{c+} = ln\, y_t - a$$

حيث:

$Ln\, y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

a: ثابت.

cm_{c+}: معدل النمو المركب في السنة.

t: الزمن.

ثانيا: محفزات النمو الاقتصادي:

1_ العوامل الاقتصادية

لم تقتصر على دراسة أسباب فشل الدول النامية في تحقيق النمو إنما شملت العوامل المحفزة وتنطوي هذه العوامل فيما يلي:

1_1 عامل الاستثمار في الموارد البشرية:

عند دراسة نظريات التنمية توضح أن معظم الاقتصاديين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو المتطلب الأساسي للنمو، غير أنه في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية في عملية الانتماء، حيث توسعت فكرة رأس المال الإنفاق على الصحة والتعليم والبحوث الإنتاجية.

1_2 استخدام السياسة المالية العامة:

يتم تعيين السياسة المالية وفقا للظروف الخاصة بكل بلد لتعزيز النمو أي أنه تطبيق إزاء السياسة المالية العامة لا يعتبر أمرا سليما.

1_3 عامل التدخل الحكومي:

تتراوح أشكال التدخل الحكومي ما بين بعض الإجراءات التنظيمية من ناحية والدخول المباشر في الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية من ناحية أخرى.

2_العوامل الغير الاقتصادية

ومن العوامل الغير الاقتصادية التي تنطوي فيما يلي:

2_1 العوامل السياسية:

تمثل مدى توافر السيادة السياسية للدولة وطبيعة تكوين الحكومة السائدة، أي أن كانت تواجه عناية كبيرة لعملية الانتماء أم أنها تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية.

2_2 العوامل الاجتماعية:

لكل مجتمع هياكل اجتماعية لها تأثير على قوة نمو الاقتصاد محاولة للإسراع بعملية النمو لا بد أن تعمل على تغيير تلك الهياكل القائمة ومن ثم توجد ضرورة لإحداث تغيرات أساسية في المواقف ورؤى الأفراد في المجتمعات النامية.

ثالثا: معوقات النمو الاقتصادي:

تتلخص معوقات حركة النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

1- العامل الديمغرافي: يمثل العامل الديمغرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة، إذ أن النمو السكان بمعدلات سريعة في معظم هذه الدول يلقى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل.

2- مشكلة تكوين رأس المال: يعتبر تكوين رأس المال العامل الرئيسي المحدد للنمو الاقتصادي ولا نعني به مجرد القدرة على الادخار فحسب بل نعني به كذلك تحقيق الاستثمار.

3- التخلف التكنولوجي: من الحقائق الثابتة أن التخلف التكنولوجي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي إلا أن كل الدلائل تثير على هبوط مستوى التكنولوجي في الدول المتخلفة.

4- ضعف المستوى التعليمي: إن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج صار من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية التدريبية لقوة العمل إضافة إلى ما ذكر فإن من ضروري الإقدام على الاستثمار في التعليم، إن كانت تكلفة الفرصة الضائعة على ما يبدو مرتفعة.

5- ضعف الخدمات الصحية: لا جدال أن الزيادة الكبيرة في الإنتاجية يمكن أن تحقق.

والارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة والجهد المبذول من طرف الأفراد العملين يكون أكثر فاعلية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفعا منه عندما يكون المستوى متدنيا.

خاتمة

تعد مشكلة البطالة من أعظم المشاكل الاقتصادية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي وذلك لآثارها السلبية ليس على الفرد فحسب بل على الدولة ككل. وما زاد الأمر تعقيدا هو سرعة انتشارها في العالم بأسره مع التطورات التكنولوجيا الحديثة التي أخذت تلغي دور الأيدي العاملة في كثير من القطاعات الصناعية.

مما يجعل علاجها ليس بالأمر الهين بالنسبة للحكومات خاصة حكومات الدول النامية التي تفتقد الوسائل الناجعة للقضاء عليها. وبالتالي فان الرهان الحقيقي لمستقبل الشغل ببلادنا يقوم على أساس تنمية الأنشطة الذاتية، من خلال إنشاء مؤسسات و مشاريع فردية و جماعية قادرة على البقاء و الاستمرارية من جهة، و على رفع معدل المر دودية لمختلف عوامل الإنتاج من جهة أخرى. الشيء الذي سيخفف من حجم البطالة على المدى الطويل.

الفصل الثاني: دراسة القياسية لتأثير البطالة على النمو الاقتصادي

تمهيد

إن هـذا الفصـل هـو بمثابـة الجـزء التطبيقـي والقياسـي لهـذه الدراسـة، حيـث نحـاول مـن خلالـه إعطـاء صـورة قياسـية لتـأثير البطالـة علـى النمـو الإقتصـادي فـي الجزائـر، وهـذا بنـاءا علـى الأدوات و الأسـاليب الإحصـائية والرياضـية،حيث هـذه الصـورة يمكـن لهـا أن ترسـم لنـا مسـتقبل الظـاهرة المدروسـة علـى ضـوء البيانـات الجزائريـة التـي تبـين تطوراتهـا فـي السـنوات السـابقة (الفتـرة 2000-2016)، وسـنقوم بنمذجـة الظـاهرة وإعطائهـا أحسـن صـيغة رياضـية، وفـي المرحلـة الثانيـة نحـاول الإجابـة علـى الشـكالية الأساسـية للبحـث، مـن خـلال تـدعيم الصـيغة الرياضـية السـابقة بنمـوذج الإنحـدار الخطـي، وهـذا مـن شـأنه أن يسـمح لنـا معرفـة العلاقـة المترابطـة للبطالـة وتأثيرهـا علـى النمـو الإقتصـادي فـي الجزائـر. وهـذا مـن خـلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تحليل نظري للاقتصاد القياسي

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لظاهرة البطالة.

المبحث الأول: تحليل نظري للاقتصاد القياسي

إن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظريات النمو الإقتصادي ، ومن أهمها المبينة في الفصل الأول ، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية،وهذا يمكننا من وضع تنبئات على مدى تأثير المتغيرات المالية وأهمها التضخم و سعر الصرف وسعر الفائدة على النمو الإقتصادي، و لهذا يمكن استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الإتجاهية،وذلك بتقدير النموذج إقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين النمو الإقتصادي و المتغيرات المالية

المطلب الأول: مبادئ ومفاهيم أساسية

1. تعريف الإقتصاد القياسي وأهم أهدافه[1]

لقد استخدم لفذ اقتصاد قياسي لأول مرة سنة 1962م، ويعود الفضل في ذلك للإقتصادي Ranger. Frischويهتم الإقتصاد القياسي بقياس العلاقة بين مختلف المتغيرات الإقتصادية لرسم السياسات الإقتصاديةوالإجتماعية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة الموضوع البحث. كما يركز الإقتصاد القياسي في التطبيق على النظرية الإقتصادية، الإقتصاد الرياضي و الأساليب الإحصائية، وإجاز أهم أهداف فيما يلي:

- تحليل هيكل العلاقة وتفسير الظاهرة الإقتصادية.
- التنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية.
- تقييم بقيم ورسم سياسات الإقتصادية

[1]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الإقتصاد القياسي بين النظية والتطبيق" (ط (2)، الإسكندرية: الدر الجامعة، 2000)،ص3.

2. منهج البحث في الإقتصاد القياسي: يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى: تعيين النموذج.

المرحلة الثانية: تقدير معلمات النموذج.

المرحلة الثالثة: تقييم معلمات النموذج.

المرحلة الرابعة: اختبار مقدرة النموذج.

ويمكن شرح هذه المراحل بإجازكمايلي:

1.2. تعيين النموذج IDENTIFICATION

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات محل الدراسة في صورة رياضية، حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى باالطرق القياسية، ويتم بناء النموذج القياسي الإقتصادي (النمذجة) بالإستعانة بالنظرية الإقتصادية وعلم الرياضيات والإحصاء.

فالنظرية الإقتصاديةتفيدفي وضع الهيكل النظري للنموذج والتي هي مجموعة مبادئ متفق عليها لشرح أوتفسير ظاهرة الإقتصادية، وأما الرياضيات فلصياغة هذه النظرية في إيطار رياضي في شكل معادلات، إضافة إلى العمليات الرياضية المختلفة في بحث خصائص النموذج، أماالإحصاء فيتم من خلاله استغلال المطيات الميدانية[2] وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- ❖ تحديد متغيرات النموذج.
- ❖ تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

[2]- مولود حشمان، مرجع سابق ،ص5.

2.2. تقدير معلمات النموذج ESTIMATION

بعد صياغة العلاقات محل البحث في الشكل الرياضي خلال مرحلة التعيين، نقوم بتقدير المعلمات النموذج، وذلك بالاعتماد على البينات واقعة يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وأثناء هذه المرحلة نقوم بما يلي:

- أولا: تجميع البينات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج.
- **ثانيا**: إختيار طريقة القياس الملائمة، من بين الطرق الممكن استخدامها في عملية التقدير منها:

طريقة المعادلة الواحدة.

طريقة المعادلات الآية.

3.2. تقييم المعلمات النموذج:

بعد الإنتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، نقوم بتقييم المعلمات المقدرة ، أي تحديد ما إذا كانت مقبولة من ناحية إحصائية، وما إذا كانت قيم هذه المعلومات لها مدلول أو معنى من ناحية إقتصادية وهذا بالإعتماد على المعايير التالية:

المعايير الإقتصادية: تتعلق بالحجم وإشارة المعلمات المقدرة فإذا كانت حجم و إشارة المعلمات لا تتوافق والنظرية الإقتصادية كان هذا سبب كافي في رفض النموذج

المعايير الإحصائية: تهدف هذه المعايير إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في تقديرات الخاصة بمعلمات النموذج منها: اختبار Student تقديرات الخاصة بمعلمات النموذج منها: اختبار Student ، اختبارFischer

المعايير القياسية: تهدف هذه المعايير إلى التأكيدمن أن الفرضيات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة من الواقع، ومنها: اختبارات الإرتباط الذاتي، اختبرات تعدد الخطي واختبرات ثبات التباين.

4.2. تقييم قدرة النموذج على التوقع PREVISTION:

يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن عملية التقدير، وهو يعني الحصول على المستويات المستقبلية لظاهرة مدروسة، وذلك يتم بإحلال لقيم المفترضة محل المتغيرات التفسيرية في النموذج، ثم حساب قيمة الظاهرةفي الفترة المستقبلية وعادة ماتعطي هذه القيمة المستقبلية في شكل قيمة وسطى ظمن مجال معين. وتقوم عملية التوقع على الفروض التالية:

- النموذج المتعدد يطابق الواقع الكبير.

الظروف والشروط العامة.

المحيطة بالظاهرة المدروسة تبقى على حالها في الفترة المستقبلية.

الشكل رقم (1) شكل يبين منهج البحث في الإقتصاد القياسي

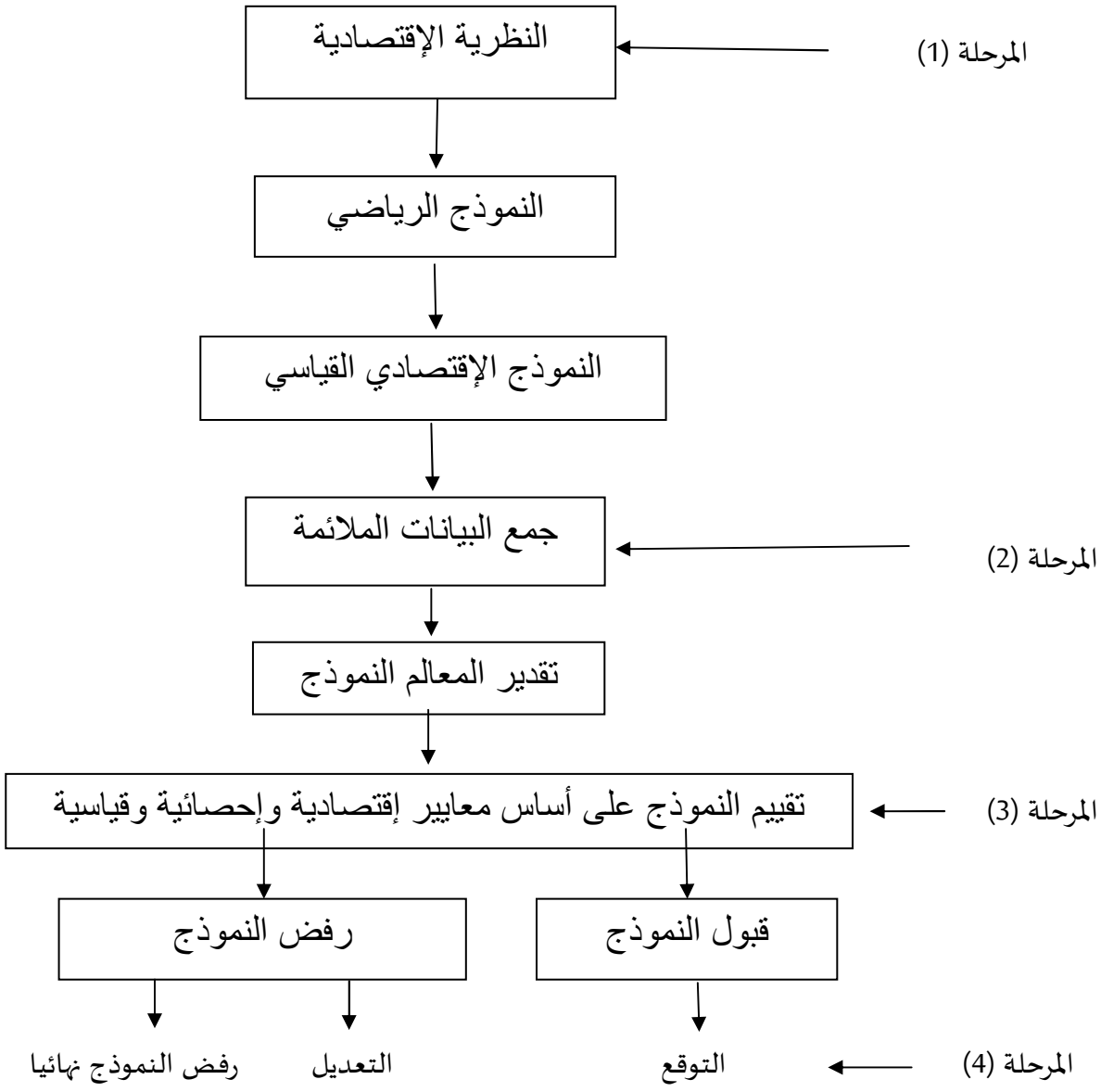

المصدر:من طرف اعداد الطالب

المطلب الثاني: تقديم النماذج الإقتصادية القياسية:

إن العلاقات الإقتصادية التي تحددها النظرية الإقتصادية والتي يمكن قياسها هي في غالب علاقات سببية[3]، لذلك فهناك مجموعة من المعادلات النماذج الإقتصادية لا فائدة من تقديرها، كالمعادلات التعريفية التي تعبر في المواقع عن المتطابقات وليست معادلات مثل ممعادلة الدخل : $Y = C + I$

حيث: Y : يمثل الدخل.

C : يمثل الإستهلاك

I : يمثل الإدخار

انطلاقا من هذا المثال نستنتج أن العلاقات السببية هي محور الإهتمام في العملية القياس الإقتصادي وهذا ماسنركز عليه في البحث.

ومن أنواع النماذج الإقتصادية: نموذج الإنحدار الخطي البسيط ونموذج الإنحدارالخطي المتعدد.

1. النموذج الإنحدار الخطي البسيط:

يعتبرالإنحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الإنحدار، بحيث يوجد الكثير من العلاقات الإقتصادية التي يمكن قياسها بالستخدام هذا الأسلوب مثل علاقة الإنفاق الإستهلاكي والدخل المتاح، والعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، وأيضا مستوى الأسعار مع معدل التضخم [4]،أما فيما يخص معادلة الإنحدار الخطي البسيط فهي العلاقة الموجودة بين المتغير المفسر Y والمتغير المفسر X بواسطة العينة n من الملاحظات نكتب من الشكل[5]

$$1) Yi=\beta_o+\beta_1 Xi+\varepsilon_i$$

[3] BERNARD PAULER , "la causalité en économie, signification et pourtée de la modélisation "(LYON : Presse universitaire, 1985). P118.

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر، "طرق قياس العلاقات الإقتصادية مع تطبيقات على الحاسوبالإلكتروني" (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1990)، ص89 .

[5] _Rachid Bendib, "ECONOMETRE : Théorie et Applications "(Algie : Office Des Publications Universitaires,2001), p 32

الانحدار الخطي المتعدد:

يوضح الانجدار المتعدد العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية اكثر من الواحد ،وتقدم لنا النظرية الاقتصادية عدد من الامثلة الاسعار السلعة الاخرى والدخل كامتغيرات تفسيرية وكذالك دالة الانتاج التي توضح الحجم الناتج كمتغير تابع يتحدد بكميات عناصر الانتاج من العمل وراس المال وتكنولوجيا وغيرها كمتغيرات تفسيرية ومتغير تابع ،حيث ان التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها تغير ما في متغير تابع، اما في مايخص معادلة الانحدار المتعدد فهي من الالشكل:

$$2)\ Y=\beta_o+\beta_1X1+\beta_2X2+.....+\beta_nXn+\varepsilon_i$$[6]

[6] دكتور عبد القادر محمد عطية ،مرجع سابق

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لظاهرة البطالة

يمكن تقسيم المتغيرات التي تؤثر في البطالة إلى قسم تنظيمي يتعلق بسوق العمل وقسم آخر يتعلق بالاقتصاد الكلي، وفي هذه الدراسة سنحاول التركيز على جانب الاقتصاد الكلي من خلال التطرق إلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والأكثر تأثيرا على معدلات البطالة ومدى تأثرها بسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وأجهزة التشغيل في الجزائر، وذلك بتقدير نموذج اقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها بالاستعانة بتقنية الانحدار الخطي البسيط .

المطلب الأول: صياغة وتقرير النموذج القياسي

اعتمدنا في عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في البطالة على النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة بالدرجة الأولى، ومن جهة أخرى الاعتماد على الدراسات السابقة، حيث نستخلص مما سبق بأن معدلات البطالة تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها الناتج المحلي الإجمالي إن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع ومتغير مستقل، سنقوم أولا بدراسة تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016، والجدول التالي يبين المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج:

الجدول رقم01: جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 2000 – 2016

السنوات	معدل البطالة (نسبة مئوية%)	الناتج المحلي الخام (مليار دولار$)
2000	28,89	54792.5
2001	27.3	54712.8
2002	25.7	56759.1
2003	23.7	67864.1
2004	17.7	85333
2005	15.3	103081.1
2006	12.3	117109.1
2007	13.8	135012.2
2008	11.3	171717.9
2009	10.2	138146.5
2010	10	161975.5
2011	10	199070.86
2012	11	205788.79
2013	9.82	198033.5
2014	10.6	221090.2
2015	11	175779.47
2016	11.2	156079.61

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات**www.ons.dz**[7]

7 . الديوان الوطني للإحصائيات **www.ons.dz**

1. دراسة تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة:2000 - 2016

إن البطالة لها من تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر عن هذه الظاهرة بالمتغير التابع والشكل التالي يبين لنا تطور البطالة في الجزائر:

الشكل:(02)تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

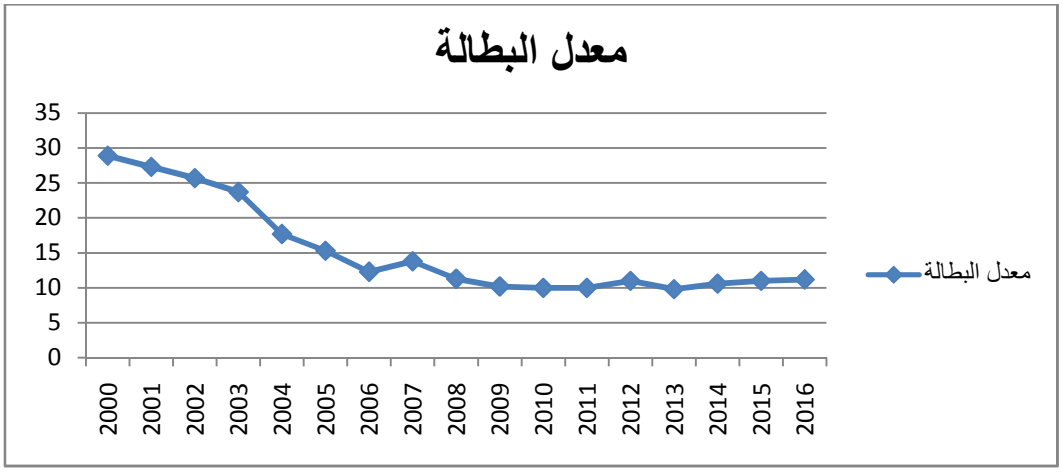

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 16 باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل البـــياني نلاحظ أن البطالة في الجزائر سجلت أعلى مستوياتها سنة2001 بنســبة قدرها28.4 % ، وأدنى مستوياتها سنة2014 بنسبة قدرها 9,80 %، وكما شهدت معدلات البطالة إرتفاعا في الفترة الممتدة بين 2001 – 2002 بنسبة تتراوح بين 28.4% و25.7 % وهذا راجع إلى الإصلاحات الهيكلية وما جاءت به في طياتها من تخفيض للنفقات العمومية وتسريح جماعي وفردي للعمال، أما في الفترة الممتدة بين 2013 _ 2004 فقد سجلت معدلات البطالة إنخفاضا حيث بلغت سنة 2004 نسبة قدرها 17,7% لتصل سنة 2008 إلى 11.3% لتنخفض سنة 2013 إلى 9.8% و تبقى ثابتة سنة 2014 ، ويمكن تفسير هذا الإنخفاض المستمر لمعدلات البطالة في هذه الفترة إلى تحسين الوضعية الامنية والإقتصادية للبلاد التي ساعدت على الإستقرار السياسي مع تحسين المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية التي ساعدت على إستحداث مناصب شغل جديدة وتخفيض من حدةالبطالة .

دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي :

الناتج المحلي هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة، ويقاس إما بالأسعار الجارية والذي يعرف بالناتج المحلي الإسمي، أو بالأسعار الثابتة يعرف بالناتج المحلي الحقيقي، ويعتبر من أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة حيث كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي والشكل التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي :

الشكل (3) :تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014

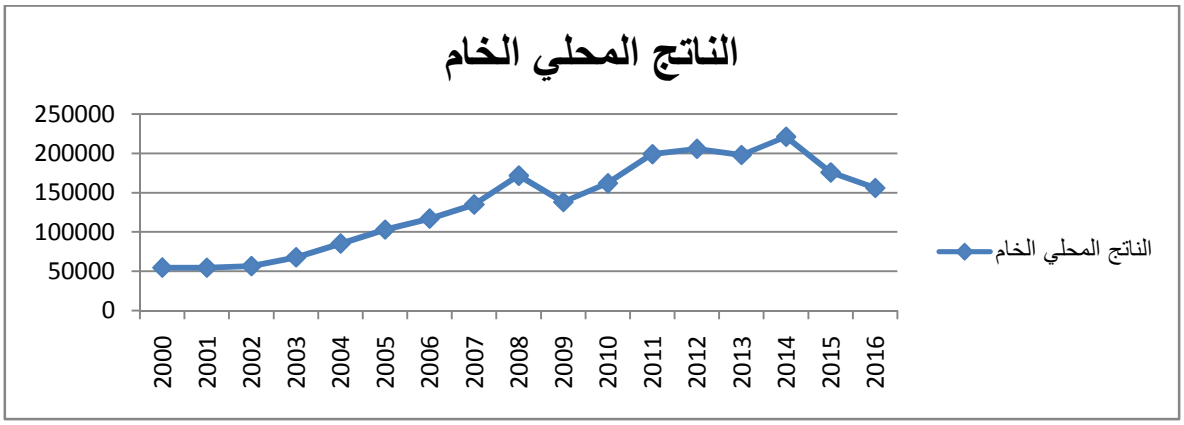

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم باستعمال **برنامج Excel**

من خلال الشكل البياني يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 إلى سنة 2014 فمثلا في سنة 2000 كان 54.79 مليار دولار ليرتفع باستمرار إلى غاية 2013 ليصل إلى 210,18 مليار دولار، وهذا ما أدى إلى تقليص معدل البطالة إلى 9,8 % و في سنة 2014 وصل إلى 221 مليار دولار ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنها برامج الإنعاش الاقتصادي .

- **صياغةالنموذج:**

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز مختلف المتغيرات المستعملة في الدراسة وهي كالتالي:

المتغير التابع: يتمثل في معدل البطالة الذي يرمز له بالرمز **Tch**

المتغير المستقل: ويتمثل في:

الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز **PIB**

الشكل الرياضي للنموذج: بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج والمتمثل في الدالة التالية:

$$Tch=fPIB)$$

من أجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة و الصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي:

$$Tcht=\beta 0+\beta 1PIBt+ut$$

حيث:

t : تمثل الزمن أي قيمةالمتغير في السنة **t**

Tch: تمثل معدل البطالة المقاس ب %

PIB : تمثل الناتج المحلي الإجمالي المقاس ب مليار دولار

$\boldsymbol{\beta 2}$: تمثل معلمات النموذج

U : تمثل المتغير العشوائي أوحد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على معدل البطالة والتي لم ندرجها في النموذج لشدة إرتباطها بالمتغيرات المختارة أو لصعوبة قياسها أو لأسباب أخرى.

- **تقدير النموذج:**

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الإقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العاديةMCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ويقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموما من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدرة قريبة من القيم الحقيقية[8]، وتعتبر طريقة المربعات الصغرى

[8] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 1998 ،ص17

من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص وفرضيات لتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد .

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في معدل البطالة والمتغيرات الإقتصادية المختارة في البرنامج الإحصائي **Eviews** تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج كمايلي:

جدول رقم 02: تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dépendent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 06/22/18 Time: 21:38
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.49740	2.066377	14.27493	0.0000
PIB	-0.000105	1.41E-05	-7.430458	0.0000

R-squared	0.786360	Meandependent var	15.28294
Adjusted R-squared	0.772118	S.D. dependent var	6.747748
S.E. of regression	3.221173	Akaike info criterion	5.287499
Sumsquaredresid	155.6393	Schwarz criterion	5.385524
Log likelihood	-42.94374	Hannan-Quinn criter.	5.297243
F-statistic	55.21171	Durbin-Watson stat	0.769807
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم15 باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

من الجدول رقم16يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كمايلي:

$$\widehat{T_{ch}} = 29.49 - 0.0001PIB$$

$$t_c(14.274)(-7.43)$$

$$\delta\beta\,\mathrm{i}\ :\ (2.066)(1.41)$$

$$R^2 = 0.7863 \quad \overline{R^2} = 0.7721 \quad \sum \varepsilon^2 = 155.63 \quad F_C = 55.211$$

$$DW = 0.769 \qquad n=17$$

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي و الاقتصادي و القياسي للنموذج

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي والإقتصادي للنموذج المقدر ولدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من إجراء مجموعة من الإختبارات وذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الإقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ثم إختباره من الناحية القياسية و إستخدامه في عملية التنبؤ.

أ-التفسير الإحصائي:

إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية **ستيودنت** وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج. ولإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاءية **ستيودنت** المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية % 5 ، وفق الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

H_1: تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية إحصائية.

- **إختبار معنوية:$\beta 0$**

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 16 نلاحظ أن $ttab < tcal$: وبالتالي نرفض $H0$ ونقبل $H1$، ومنه $\beta 0$ لها معنوية إحصائية.

- **إختبار معنوية $\beta 1$**

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 16 نلاحظ أن $|tcal > ttab|$: وبالتالي نقبل $H0$ونرفض $H1$، ومنه

$\beta 1$ ليس لها معنوية احصائية .

إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفق الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

$H0$: تمثل فرضية العدم وتعني إنعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

$H1$: تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة $Fcal = 55.211$

بما أن$Fcal>Ftab$: فإننا نرفض $H0$ونقبل $H1$ وبالتالي النموذج له معنوية كلية ويوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة).

$R^2 = 0.7863$ تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الإنحدار المتعدد المقترح تمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث أن78,63 % من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة، أما21,37 % و تبقى لعوامل غير مشخصة.

إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تتفق معم نطق النظرية الإقتصادية، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة يتغير ب : 0.0001 بالمائة

ج – الدراسة القياسية

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والإقتصادية، سنقوم بإختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى إنسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصةبه.

إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء : إختبارBreusch-Pagan-Godfrey : و تتلخص فكرة هذا الإختبار على وجود علاقة معنوية بين الأخطاء ، و إختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \ ou \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

الجدول رقم(03) : نتائج التقدير لأختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.763662	Prob. F(2,13)	0.1000
Obs*R-squared	5.071672	Prob. Chi-Square(2)	0.0792

المصدر: من إعداد الطالبة إنطلاقا من الجدول رقم باستعمال **البرنامج الإحصائي Eviews**

$$LM = n \,.\, R^2 => LM = 5{,}071$$

نقارنها مع إحصائية χ^2_ρ الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0{,}05;\ 2)} = 5{,}991$$

نلاحظ أن : $LM > \chi^2_{(0{,}05;\ 2)}$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي لا يوجد مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء .

2 ـ إختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم إعتمادإختبار وايت white للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، ونقوم بإختبار الفرضية التالية :

$$H_0 :\ \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \cdots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على تجانس تباين الأخطاء .

الجدول رقم 04 : نتائج التقدير لاختبار وايت (White)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.601189	Prob. F(2,14)	0.5617
Obs*R-squared	1.344555	Prob. Chi-Square(2)	0.5105
Scaledexplained SS	0.463678	Prob. Chi-Square(2)	0.7931

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم باستعمال البرنامج الإحصائي *Eviews*

$$LM = n \,.\, R^2 => LM = 1{,}344$$

ثم نقارنها مع إحصائية χ^2 الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0{,}05;\ 2)} = 5{,}991$$

نلاحظ أن : $LM > \chi^2_{(0{,}05;2)}$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 و بالتالي الأخطاء متجانسة التباين أي ثبات التباين الأخطاء .

خلاصة الفـــصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016، وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي بهدف التوصل من خلالها إلى معرفة تأثير الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر من خلال هذه الدراسة القياسية لمشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، وجدنا أن معدل البطالة يتأثر بشكل الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى الحكومة الجزائرية إتباع برامج أخرى للرفع من حجم الناتج المحلي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة لتوفير المزيد من فرص التوظيف التي من شأنها التخفيض من معدلات البطالة. يتوجب بعد ذلك على صانعي القرار على مستوى الاقتصاد الكلي فيما يخص القرارات الاقتصادية والسياسية أن تعمل على دفع وتيرة النمو باعتمادها على مصادر أخرى غير المحروقات نظرًا لما يتميز به الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته على أسعار الموارد الطاقوية. يمكن القول أن مستوى النشاط الحقيقي والمشاكل الاجتماعية (مشكلة السكن أو الفقر أو البطالة) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي تحدث على أسعار النفط ومن ثم بمداخيل الدولة من الجباية البترولية وعليه فإن حرص الدولة على تنويع تلك المداخيل (تنويع الصادرات)، قد يساهم نوعًا ما من التخفيض من الآثار السلبية في حالة انخفاض مفاجئ لأسعار البترول.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تعد مشكلة البطالة من أعظم المشاكل الاقتصادية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي وذلك لآثارها السلبية ليس على الفرد فحسب بل على الدولة ككل. وما زاد الأمر تعقيدا هو سرعة انتشارها في العالم بأسره مع التطورات التكنولوجيا الحديثة التي أخذت تلغي دور الأيدي العاملة في كثير من القطاعات الصناعية.

مما يجعل علاجها ليس بالأمر الهين بالنسبة للحكومات خاصة حكومات الدول النامية التي تفتقد الوسائل الناجعة للقضاء عليها. وبالتالي فان الرهان الحقيقي لمستقبل الشغل ببلادنا يقوم على أساس تنمية الأنشطة الذاتية، من خلال إنشاء مؤسسات و مشاريع فردية و جماعية قادرة على البقاء و الاستمرارية من جهة، و على رفع معدل المر دودية لمختلف عوامل الإنتاج من جهة أخرى. الشيء الذي سيخفف من حجم البطالة على المدى الطويل.

أما بالنسبة للجزائر وعلى غرار باقي الدول النامية تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري ، كما تعتبر أيضاً أحد التحديات التي يجب على الجزائر الانتباه لها حاليا . حيث يتوجب عليها أن تسرع في العمل على إيجاد السياسات و الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.

النتائج المتوصل إليها:

* توفير إرادة سياسية معلن عنها بوضوح.
* مكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية.
* تحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية لاسيما في التخصصات الغير متوفرة في السوق.
* تنمية ثقافة المقاولة.
* تكييف مخرجات التعليم و التكوين مع متطلبات سوق العمل.
* تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل.

وعليه يمكن تقديم الإقتراحات التالية .

*يجب أن يشكل القضاء على البطالة أحد الأهداف ذات الأولوية في الإستراتيجية الإنمائية الوطنية
* ربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل بها.
* تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال التوسع في برامج التدريب و إعادة التدريب.
*أن تضع الحكومة برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية و التعليمية و المرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين و المؤهلين للعمل.
* دعم حماية و تشجيع القطاع الخاص المحلي و خاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي.
* تبني فكرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة والحرف اليدوية التي تعتبر أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشاكل البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب.
* الربط بين أساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل
* تشجيع الإستثمار وتحقيق الإنعاش الإقتصادي

* وجود حوار إجتماعي حقيقي مفتوح على كافة القوى الإقتصادية والإجتماعية .
* تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالإستجابة الفورية للحد من االبطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد .
* عند تبني أي سياسة إقتصادية يجب تحليل ودراسة مدى إنعكاسها على الجانب الإجتماعي.
* يجب أن تراعي البرامج المعتمدة الربط بين النمو الإقتصادي والسياسة الإجتماعية، وذلك عن طريق تكييف الأجهزة المتوفرة مع أهداف البرنامج ومقتضيات الإنتقال إلى إقتصاد السوق.

قائمة

المراجع

والملاحق

قائمة الملاحق والمراجع

- ويكبيديا الموسوعة الحرة, اقتصاديون أمريكيون, إسهامات ادم وند فيليبس حول التضخم والبطالة.
- جيمس جوارتينيوريجارداستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم البشير عبد الكريم ،
- تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها ن مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. بشير الدباغ أسامة وعبد الجبار الجرمود،
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها السالوطني للثقافة والفنون،الكويت
- Gérard Dutuit, Economie de l'emploi et du chômage, Edition Ellipses
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،
- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 ، قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004
- ابراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، جانفي 2010 ، Munich PersonalRePEc Archive http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/
- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- توادر ميشل،"التنمية الأقتصادية"، ترجمة "حسين حسن حمود"، دار المريخ، الرياض.
- محمد ناجي خليفة، "النمو الأقتصادي . النضرية والمفهوم"، دارالقاهرة للنشر،

- Gilbert blardone, progrès économique dans le tiers monde : population active, productivité, croissance et développement. Cahiers de l'institut International d'études social. Libraire et économique Paris

- عبد المطلب عبد المجيد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي الجزء2، مجموعة النيل العربية

-Gabriel Bliek : lamacroéconomie en fiche, Ed Ellipses,paris,2002 .p99

-Sabien mage & français : les mécanismes de la nouvelles théories, Cahiers français, N°323 2004

- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، القاهرة، مصر،
- محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الإقتصاد القياسي بين النظية والتطبيق" (ط (2)، الإسكندرية: الدر الجامعة، 2000).

- BERNARD PAULER , "la causalité en économie, signification et pourtée de la modélisation "(LYON : Presse universitaire, 1985). P118.
- عبد القادر محمد عبد القادر، "طرق قياس العلاقات الإقتصادية مع تطبيقات على الحاسوبالإلكتروني" (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 1990)،

- Rachid Bendib, "ECONOMETRE : Théorie et Applications "(Algie : Office Des Publications Universitaires,2001),

- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 1998 ،

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم البطالة ونشوئها والأسباب المؤدية إلى ظهورها في اقتصاديات العالم سواء المتقدم منها أو تلك الاقتصاديات التي هي في طور النمو فضلا عن التعرف على الجوانب والمضاعفات والتأثيرات المباشرة منها وغير المباشرة على الكيان الاجتماعي وما تلحقه تلك الظاهرة من أضرار اقتصادية واجتماعية تطال شرائح واسعة من الموارد البشرية التي تشكل العنصر الأساسي من العناصر الرئيسية في بناء سياسة اقتصادية ناجحة تضع نصب عينيها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وصولا إلى حالة من الرفاهية التي هي غاية كل سياسة اقتصادية تنموية أصيلة. كما يهدف البحث إلى إظهار الجوانب السلبية الناتجة عن مشكلة البطالة وتسليط الضوء على الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تتأثر تأثرا شديدا في تلك الظاهرة مع استعراض موجز أهم المفاهيم والأسس التي اتبعتها مختلف المدارس الفكرية والاقتصادية في تعريفها وتعليلها لنشوء ظاهرة البطالة من حيث الأسباب والنتائج والتقييم والتأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: البطالة، النمو الاقتصادي، أثر البطالة على الاقتصاد.

ABSTRACT:

The research aims to study the concept of unemployment and the origins and reasons leading to their appearance in the economies of the world, whether developed or those economies that are in the process of growth as well as to identify aspects and complications and effects of direct and indirect social entity and caused by the phenomenon of economic damage and social affect large segments human resources that constitute the basic element of the key elements in building a successful economic policy in its sights for achieving the objectives of sustainable economic development and access to a state of well-being that is the aim of every authentic economic policy development. The research aims to show the negative aspects resulting from the problem of unemployment and to shed light on aspects of economic, social, and political, which was strongly influenced by the phenomenon with a brief review of the most important concepts and principles adopted by different schools of thought and economic development in the definition and the reasoning for the emergence of the phenomenon of unemployment in terms of causes and results, evaluation and impact on various economic sectors in the community.

Key words: Unemployment, Economic growth, The impact of unemployment on the economy.